

تبدیل التنقل



[تسجيل تسجيل دخول](#)

- [عمل](#)
- [الفوائد والإمكانيات](#)
- [الأسعار](#)
- [الأسئلة الشائعة](#)
- [الدعم](#)
- [مدونة](#)

[تسجيل تسجيل دخول](#)

طباعة Pdf

[عودة إلى المحتوى](#)

آخر تحديث: 20/07/2020

معالجة الدفع عبر الإنترنت عبر الخدمات البنكية الإلكترونية والأنظمة الأخرى

تعريف

الاتفاقية العامة - الاتفاقية العامة لخدمات الدفع، الذي تطبق شروطه على التاجر

الذي يبيع السلع والخدمات ويستخدم واحدة أو أكثر Paysera **التاجر** - هو عميل نظام Paysera من خدمات تحصيل الدفعات للتجار المشار إليها في النظام والتي تقدمها Paysera. عند تطبيق أحكام الاتفاقية العامة لخدمات الدفع على جميع العملاء - التجار (*). وغيرهم من العملاء - يستخدم مصطلح "العميل"، وعندما تطبق أحكام اتفاقية الدفع ("العامة على التجار فقط، يستخدم مصطلح "التاجر

المشتري - دافع و/أو المستلم النهائي للخدمات المقدمة والسلع التي يبيعها التاجر باستخدام النظام لتحصيل الدفعات.

المشروع - وصف تفصيلي للسلع و/أو الخدمات التي يقدمها التاجر لغرض تحصيل المبالغ من المشتريين مقابل السلع أو الخدمات التي يقدمها التاجر بالطرق المبينة في النظام.

أحكام عامة

توفر خدمة تحصيل الدفعات عبر الإنترنت للتاجر إمكانية تحصيل المدفوعات من 1.

والنظم البنكية الإلكترونية المحددة في النظام، Paysera، المشتريين باستخدام حساب Paysera، وبطاقات الائتمان والخصم المحددة في النظام، وصكوك الدفع الصادرة عن والطرق الأخرى المحددة في النظام.

2. عند استخدام هذه الخدمة، تطبق على التاجر جميع شروط الاتفاقية العامة والشروط الإضافية المنصوص عليها في هذا الملحق. وتستخدم المصطلحات الواردة في هذا الملحق بالمعنى المبين في الاتفاقية العامة.

3. يتم توفير طرق تحصيل الدفع [هنا](#). ويقوم التاجر باختيار طرق محددة لتحصيل الدفعات. على حسابه عند تقديم المشروع.

4. مشروعه والوثائق الأخرى Paysera من أجل استخدام هذه الخدمة، يقدم التاجر إلى Paysera النظام التي تطلبها.

5. رفض تأكيد المشروع وتقديم الخدمة للتاجر دون أي تفسير Paysera يحق لشركة.

6. على مشروع التاجر ويقوم التاجر بتنفيذ التكامل Paysera يتم تقديم الخدمة بعد تأكيد يمكن للتاجر استخدام خدمة تحصيل Paysera. وفقا لتعليمات التكامل المقدمة من الدفعات فقط في هذه المتاجر الإلكترونية الخاصة بالتاجر فقط من خلال عناوين مواقع في Paysera. التي تم توفيرها في المشروع المقدم من التاجر وأكدها (URL) الويب حالة ظهور أي تعديلات على المعلومات المشار إليها في المشروع المؤكد، يجب على بذلك على الفور، ويتم تقديم تعديلات المشروع وتأكيداتها وفقا لنفس Paysera التاجر إبلاغ الإجراء المتبع في المشروع نفسه.

7. خدمة تحصيل الدفع عبر الإنترنت من المشتريين فقط بشرط أن يلتزم Paysera توفر التاجر، الذي يهدف إلى استخدام طريقة واحدة على الأقل لتحصيل الدفع من المشتريين، وإذا Paysera. في جميع الحالات بتثبيت واستخدام طريقة تحصيل الدفع أيضا عبر حساب لم يمثل التاجر لمتطلبات هذا البند، تغلق طرق أخرى لتحصيل الدفعات في غضون 14 (أربعة عشر) يوم عمل بعد إرسال الإشعار إلى التاجر. وإذا تكررت انتهاكات هذا البند، يمكن إنهاء تقديم الخدمات دون إشعار.

8. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الملحق "تحصيل الدفع عبر الإنترنت عن طريق بطاقات الدفع" على التاجر الذي يريد استخدام خدمة تحصيل الدفع عن طريق بطاقات الائتمان والخصم، ويجب أن يمثل لجميع متطلبات الملحق المذكور أعلاه.

9. في حالة كون التاجر شخص معنوي، فإن التاجر، بموافقة على شروط هذا الملحق، يؤكد أن الشخص الذي يتصرف بالنيابة عن التاجر يتمتع بجميع الصلاحيات اللازمة لطلب هذه الخدمة باسم الشخص المعنوي. يلتزم التاجر بتقديم جميع الوثائق اللازمة لتأكيد هذه Paysera. الصلاحيات بناء على طلب.

إجراءات السعر والدفع

10. م توفير سعر تحصيل الدفع عبر الإنترنت [هنا](#). يؤكد التاجر أنه علم عن التسعير وشروط المطبقة عليها وذات الصلة Paysera تحصيل الدفعات، وتحويلات الدفع، وجميع خدمات بها.

11. تلقائياً بعد تلقي التاجر دفعة. إذا Paysera يتم خصم المبلغ (رسوم العمولة) الذي يخص 11. خصم رسوم العمولة لاحقاً. Paysera لم يتم خصم رسوم العمولة أثناء المعاملة، يحق لـ. يتم حساب رسوم العمولة بالسنتات وتقريبها.
12. عهد التاجر بعدم تطبيق أي رسوم إضافية عندما يختار المشترون دفع التاجر عبر النظام. وليس عبر أنظمة الدفع الأخرى، وكذلك عدم وضع أي قيود إضافية قد تميز ضد المشتريين. عند التسوية عبر النظام، وكذلك طرق الدفع المعروضة عبر النظام.
13. من المشتري مبلغ المال المبين في أمر الدفع (الوثيقة) وتبلغ تلقائياً Paysera تقبل. نظام معلومات التاجر عن الدفع المكتمل. كما يبلغ النظام المشتريين بالطلبات المعلقة. يمكن للتاجر، باختيارهم، رفض هذه الميزة.
14. ويؤكد التاجر أنه يفهم أنه بالنسبة لبعض طرق الدفع (مثل خدمة Paysera تبلغ شركة. بدء الدفع)، فإن المعلومات المتعلقة بالدفع الناجح للمشتري لا تعني سوى تأكيد بأن أن Paysera المشتري قد أكمل الدفع، ولكن ليس تأكيداً بأن الدفع قد استلم. لا تضمن المشتري لن يلغي الدفعة لاحقاً وسيتم إيداع الأموال في حساب التاجر. وعند تقديم الخدمات أو بيع السلع دون تلقي الدفعات (أو عندما تكون الدفعات تحت الحجز وفقاً لشروط هذا الملحق)، يعمل التاجر على مسؤوليته الخاصة. لا يجوز للتاجر أن يختار تلقي معلومات حول الدفعة المستلمة إلا بعد إيداع الأموال في حسابه.
15. بإيداع المبالغ التي تخص التاجر مقابل سلعهم وخدماتهم إلى حساب Paysera تقوم. الخاص بالتاجر والمفتوح وفقاً لشروط الاتفاقية العامة Paysera.
16. تزويد التاجر Paysera يمكن لـ. Paysera بموجب طلب منفصل من التاجر وموافقة. بإمكانية اختيار جميع الأموال المودعة في الحساب لتحويلها إلى عملة واحدة تلقائياً.
17. يمكنها استخدام الدخل أو جزء من الدخل المستلم من Paysera يوافق التاجر على أن. التاجر للخدمة المقدمة وفقاً لتقديرها لدفع مكافآت للمشتري، وسيعتبر ذلك بمثابة خصم، يقدمه التاجر بشكل غير مباشر إلى المشتري.
18. يجب على التاجر التأكد من أن السلع و / أو الخدمات المباعة لن تخضع لرسوم إضافية. لأن النظام يستخدم للدفع.
19. يتم تحميل كشف حساب الخدمات المحددة في هذا الملحق والمقدمة إلى التاجر، وكذلك رسوم العمولة المخصومة على النظام أو، بناءً على طلب التاجر، يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى البريد الإلكتروني المقدم من التاجر. يعادل كشف الحساب فاتورة ضريبة القيمة المضافة الصادرة للخدمات المالية المعفاة من ضريبة القيمة المضافة والمحددة في المادة 28 من قانون ضريبة القيمة المضافة وفقاً للبنود 1-18 من قواعد إصدار الوثائق المحاسبية المستخدمة في حساب الضرائب والاعتراف بها، الذي أكدته قرار حكومة جمهورية ليتوانيا رقم 780 الصادر في 29 أيار/مايو 2002. بناءً على طلب التاجر يتم تطبيق رسوم تحددها Paysera، لتلقي كشف مكتوب موقع ومختوم من قبل Paysera.
20. نسخاً من أوامر الدفع لمدة 6 (ستة) أشهر على الأقل، ولكن ليس Paysera تخزن. لفترة أطول مما يحدده التشريع المطبق.

المبالغ المستردة

21. إذا تعين إرجاع دفعة مقبولة لصالح التاجر إلى المشتري، تقوم بايزيرا برد كل المبلغ أو 21 جزء منه إلى المشتري بناء على طلب التاجر، أو كتابته أو تقديمه في النظام. ويتم رد المبلغ بنفس الطريقة التي تم بها الدفع (لا تتوفر المبالغ المستردة نقدا). ولا يعاد إلى التاجر رسم عمولة يطبق على التاجر لقبول هذا المبلغ. وقبل رد الأموال إلى المشتري، يبيّن النظام رسم عمولة خدمة استرداد الأموال.

22. في حالة إجراء الدفع الذي تم قبوله لصالح التاجر بطريقة غير مصرح بها (سرقة أدوات الدفع أو كلمات المرور أو أي حالات أخرى يعتبر فيها الدفع غير مصرح به) وتم خصم خصم نفس المبلغ من Paysera يحق لـ Paysera، الأموال بشكل لا رجعة فيه من على الفور وسداد جميع Paysera التاجر، وعلى التاجر تحويل المبلغ الذي خصمته بسبب هذه الدفعات غير المصرح بها. لا Paysera التكاليف والمصروفات المتكبدة ل المخاطر وتكون مسؤولة عن الضرر الناجم عن الدفعات غير المصرح Paysera تتحمل بها التي يتم إجراؤها من خلال أنظمة ثالثة. إذا لم يكن لدى التاجر مبلغ كاف من الأموال المحصلة في النظام لسداد الخسارة المتكبدة، يحول التاجر المبلغ المطلوب من المال في غضون 7 (سبعة) أيام تقويمية بعد استلام Paysera إلى الحساب البنكي الذي تحدده إبلاغ العميل بكل حالة من هذا القبيل من خلال إشعار فردي Paysera الإشعار. يجب على عبر البريد الإلكتروني.

23. تحديد مبلغ من الأموال Paysera اعتمادا بفتة المشروع وطريقة الدفع، يحق لشركة للتاجر (الدفع المحجوز) لضمان تلبية Paysera التي يجب الاحتفاظ بها في حساب متطلبات الدافعين المفروضة على التاجر، الناشئة عن النزاعات. يتم تحديد مبلغ المحجوز لكل تاجر على حدة، حسب الظروف التالية:

1.23. أنهى التاجر أعماله تماما أو جزء كبير من أعماله؛

2.23. التاجر يغير نموذج أعماله بشكل أساسي؛

3.23. النشاط الذي يقوم به التاجر ينطوي على مخاطر كبيرة مقارنة بنشاط تجار آخرين. يقدمون خدمات مماثلة؛

4.23. تغير الوضع المالي العام للتاجر؛

5.23. يصبح التاجر مفلسا أو لأسباب أخرى لا يمكنه سداد الديون في الوقت المناسب؛

6.23. بشكل معقول، وفقا لتقديرها الخاص، أن التاجر لا يمكنه الوفاء Paysera تعتبر بالالتزامات بموجب الاتفاقية العامة وهذا الملحق؛

7.23. العديد من الشكاوى من المشتريين بشأن خدمة تحصيل الدفع بموجب Paysera تتلقى هذه الاتفاقية، وطلبات استرداد الأموال، وتقارير الدفع غير المصرح بها. ويعتبر العديد منها أكثر من 2 % من جميع عمليات الدفع المنفذة لصالح التاجر.

24. يمكن للطرفين مناقشة المبلغ المحجوز وفترة الاحتفاظ به بموجب اتفاق منفصل.

25. Paysera الاحتفاظ المؤقت بأموال الدفع الواردة إلى حساب aysera يمكن أن تطبق. للتاجر. النسبة المئوية القياسية ومدة مثل هذا الإحتفاظ مذكورة [هنا](#). يمكن تغيير المدة والنسبة المئوية بإخطار التاجر بذلك قبل 30 يوما تقويميا. إذا ألقى المشتري الدفع أو لم تخصم المبلغ المحتفظ به من Paysera الأموال لأسباب أخرى، فإن Paysera تتلق حساب التاجر.

الإدماج التقني للخدمات

26. يتعهد التاجر، الذي يهدف إلى استخدام خدمة تحصيل الدفعات عبر الإنترنت الموصوفة. [هنا](#) Paysera وفقا للتعليمات المقدمة من Paysera في هذا الملحق، بربط نظامه بنظام

27. مهم التاجر ويوافق على أن الإدماج غير الصحيح قد يثير تحميلات إضافية من النظام غير مرغوب فيها وغير مقبولة؛ لذلك، يضمن التاجر إجراء الوصلة بدقة وفقا للتعليمات

28. تغيير الحل للإدماج التقني للخدمات دون قيود وفي أي وقت. يتم Paysera يمكن لـ. الإشعار بأي تغييرات تتطلب تصويبات في برمجيات التاجر قبل 90 (تسعين) يوما على تعليمات الإدماج وإبلاغ التاجر بها، يتعين على Paysera الأقل. يدرك التاجر أنه بعد تغيير التاجر تحديث اتصال الأنظمة من جانبهم على نفقتهم الخاصة خلال 90 (تسعين) يوما منذ يوم الإشعار. وتجري التغييرات المطلوبة من جانب التاجر على نفقته الخاصة

تأكيدات واتفاقيات الأطراف

29. يلتزم التاجر بإبلاغ المشتريين دائما أنه سيتم استخدام النظام لإجراء الدفعات.

30. إذا كانت البيانات الشخصية المحددة للمشتري مطلوبة لكي ينفذ التاجر نشاطه (مثل رقم الهوية الوطني)، وقد أمر التاجر بخدمة نقل البيانات الخاصة بالمشتري، تضمن تري لن يتمكن من الإذن بالدفع إلا بشرط أن يكون قد وافق على إرسال البيانات Paysera التي يطلبها التاجر إلى التاجر.

31. يحظر على التاجر استخدام الأنماط اللوجستية للمصارف أو نظم الدفع الأخرى دون موافقة خطية من أصحابها، إلا عندما لا يشترط مالكو النظم هذه الموافقة.

32. إذا تم استخدام الشعارات أو الأسماء أو غيرها من المعلومات الخاصة بالبنوك أو أنظمة الدفع الأخرى على موقع التاجر على الويب، فيجب إرسال هذه البيانات من نظام حتى تتوافق البيانات مع المتطلبات التي حددها صاحب البيانات. يتعهد التاجر بتتبع Paysera التغييرات في الشعار أو الاسم أو المعلومات الأخرى لموفر خدمة الدفع وتحديث هذه البيانات على موقعه على الويب في غضون شهر واحد (واحد) منذ حدوث التغييرات ذات الصلة.

33. يعني تسجيل التاجر في النظام تأكيدهم وضماتهم للمشتريين بأنهم سيعملون بأمانة وأن والتاجر والمشتري. التاجر مسؤول عن المحتوى الموجود Paysera أفعالهم تلمي مصالح على مواقع المتاجر الإلكترونية الخاصة به. يلتزم التاجر أيضا بتقديم الخدمات وبيع البضائع للمشتريين بطريقة احترافية وفي الوقت المناسب.

34. يؤكد التاجر أن لديه جميع حقوق الملكية اللازمة لبيع السلع و/أو الخدمات، ويكفل عدم استخدام النظام من قبل أشخاص ثالثين لا يحق لهم استخدام النظام.

35. ضمن التاجر أن جميع إجراءات التاجر المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، وكذلك البضائع المباعة و / أو الخدمات المقدمة سوف تتوافق مع قانون جمهورية ليتوانيا والدولة، حيث يتم بيع البضائع والخدمات متاح. يتحمل التاجر المسؤولية عن جميع العواقب الناشئة عن عدم احترام هذه الالتزامات.

36. التي تقدم الخدمة المبينة في هذا الملحق، المسؤولية عن Paysera لا تتحمل شركة السلع المباعة و/أو الخدمات التي يقدمها التاجر والنتائج الناجمة عن بيع السلع و/أو تقديم لا تضمن أن الطرف الآخر في المعاملة التي شكلها التاجر Paysera الخدمات. كما أن (المشتري) سوف يفي بالمعاملة (مثلاً عندما لا يتم إلغاء الدفع أو عندما لا يتم تنفيذ إجراءات أخرى). وإذا لم يستكمل الطرف الآخر (المشتري) للمعاملة التي أجراها التاجر، هوية Paysera فإنها تعتبر دينا للمشتري أو انتهاكا آخر للالتزامات تجاه التاجر. ولا تضمن هوية Paysera أيضاً.

37. عند تقديم خدمات الدفع، بمعالجة البيانات الشخصية للمشتري، Paysera تقوم كدافعين، بموجب المتطلبات المنصوص عليها في قانون الحماية القانونية للبيانات الشخصية لجمهورية ليتوانيا واللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي. تخضع مبادئ معالجة البيانات الشخصية لـ [سياسة الخصوصية](#).

38. تتم معالجة البيانات الشخصية للمشتري غير المدرجة في فئة البيانات الشخصية المحددة في البند 37 من الاتفاقية وفقاً [لاتفاقية معالجة البيانات الشخصية](#) المبرمة بين Paysera والتاجر و.

39. بعدم تخزين بيانات هوية أدوات الدفع الخاصة (Paysera يلتزم الطرفان) (التاجر و. بالمشتري، وضمان سرية بيانات هوية أدوات الدفع الخاصة بالمشتري والبيانات الشخصية وضمان عدم معرفة أي شخص ثالث بهذه البيانات، بما في ذلك موظفو التاجر.

40. لتلبية الاحتياجات التجارية أو المهنية، بوضع Paysera وصى التاجر، باستخدام خدمات "شارة ثقة" على الموقع الإلكتروني للتاجر خلال فترة صلاحية الاتفاقية جنباً إلى جنب مع الإشارة إلى النظام، وفقاً للتعليمات الواردة [هنا](#).

41. يوافق التاجر على النمط اللوجستي ووصف الخدمات المقدمة و/أو السلع المباعة من الحق في حذف هذه الأوصاف من النظام Paysera قبلهم ليتم عرضها في النظام. ولـ دون توجيه إنذار منفصل ودون بيان أسباب هذا الحذف.

42. بأي تغييرات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتاجر Paysera يتعهد التاجر بإبلاغ (الأشخاص الاعتباريون الذين تمثلهم) الوضع القانوني، ونوع النشاط، والأشخاص المأذون لهم بالحق في التوقيع، وعنوان الإنترنت، وغير ذلك من المعلومات، التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تنفيذ الاتفاق العام وهذا الملحق، على الفور، ولكن في موعد لا يتجاوز 5 (خمسة) أيام عمل قبل هذه التغييرات. والتاجر مسؤول عن جميع النتائج الناجمة عن التنفيذ غير السليم للالتزامات وعدم تقديم المعلومات المذكورة أعلاه في الوقت المحدد.

43. بأي ظروف، بسبب الضرر الذي لحق Paysera يقوم التاجر على الفور بإبلاغ شركة.

بنظم المعلومات و/أو تنفيذ الاتفاق، أو الذي يمكن أن يكون قد حدث، كما يقدم معلومات أخرى قد تكون ضرورية للتنفيذ السليم للاتفاقية.

الأنشطة المحظورة

44. ترد الأنشطة المحظورة في [المادة 9](#) من الاتفاقية العامة.

45. يحظر على التاجر أيضا، عند قبول الدفعات عبر الإنترنت، ما يلي:

1.45. وقبول الدفعات بعملة افتراضية غير منظمة و/أو غير خاضعة للإشراف؛

2.45. بيان السعر غير الصحيح للسلع أو الخدمات أو عدم بيان السعر بأكمله؛

3.45. سبيل المثال إرسال الكثير من رسائل البريد الإلكتروني (SPAM) الإعلان باستخدام (أو الإعلان باستخدام أدوات اتصال أخرى عبر الإنترنت ICQ و Skype ورسائل

4.45. تقديم مقارنة بين أسعار طرق الدفع للمشتري.

46. يلتزم التاجر بالتأكد من أن الخدمات المقدمة أو البضائع المباعة من قبله تفي ولا تنتهك تشريعات بلد معين حيث يتم تقديم الخدمات أو بيع البضائع، وأن لديهم جميع التصاريح و / أو التراخيص اللازمة لتنفيذها النشاط المعني.

47. إذا تبين أن التاجر لم يمتثل أو ينتهك القيود المفروضة على القيام بالأنشطة المحظورة. المشار إليها في الملحق، أو أن نشاطه لم يمتثل لتشريعات بلد معين أو ينتهكها، وتكبدت شركة بايزيرا خسائر لهذا السبب (على سبيل المثال، فرضت غرامات، وطلبت تفسيرات، أن تقتطع بطريقة غير عدائية من حساب التاجر Paysera وأغلق حساب)، يحق لشركة جميع النفقات والخسائر المتكبدة بسبب هذا الانتهاك للتاجر. إذا لم يكن هناك مبلغ كاف من الأموال في حساب التاجر لتغطية النفقات، يجب على التاجر تحويل مبلغ الخسائر على Paysera إلى الحساب الذي أشارت إليه Paysera المتكبدة التي أشارت إليها الفور.

48. إذا اتضح (على سبيل المثال أعلن علنا) أن التاجر غير قادر أو لن يكون قادرا على تقديم تعليق خدمة تحصيل Paysera الخدمات إلى المشتري (مثل الإفلاس)، يحق لشركة الدفعات و/أو دفع الدفعات المحصلة (حتى 180 يوما) للتاجر، مما يترك إمكانية إعادة الأموال إلى المشتري عبر النظام. ولا يطبق هذا الشرط إذا قدم التاجر وثائق إلى المشتري تؤكد قدرة التاجر على تقديم الخدمات إلى المشتري.

49. التي تتصرف بشكل معقول وتراعي مصالح التاجر، الحد من تقديم Paysera يحق ل- جزء من الخدمات أو جميعها دون سابق إنذار، وتعليق تقديم الخدمة الموصوفة في هذا الملحق و/أو التجميد (المحجوز) الدفعات المحصلة نيابة عن التاجر لما يصل إلى 180 (مائة وثمانون) يومًا، وإنهاء العلاقات التعاقدية ورفض تقديم الخدمات في أي وقت في المستقبل، إذا تبين ما يلي:

1.49. لا يمتثل التاجر لمتطلبات قسم "الأنشطة المحظورة" من هذا الملحق ولا ينتهكها؛

التجارية؛ Paysera قد يؤدي توزيع سلع أو خدمات التاجر إلى الإضرار بسمعة 2.49.

هك التزامات التاجر المفترضة على أساس هذا الملحق أو يبدو أن هناك تهديدا حقيقيا 3.49. بانتهاكها، أو يمكن أن تتضرر مصالح المشتريين المعقولة بسبب تقديم المزيد من الخدمات؛

إذا كانت نسبة مدفوعات "الاحتيايل" المقبولة لصالح التاجر تتجاوز 5 في المائة (5 في 4.49. المائة) من حيث العدد أو المبلغ. تشمل مدفوعات "الاحتيايل" الدفعات المدفوعة باستخدام أدوات الدفع المدارة بشكل غير قانوني و/أو الأموال والدفعات غير المأذون بها؛

يستخدم التاجر، في انتهاك للإجراء المتبع، خدمة تحصيل الدفعات على عناوين المواقع 5.49. التي لم يتم الإشارة إليها في مشروع التاجر أو تعديلاته ولم يتم تأكيدها (URL) الإلكترونية Paysera؛ من قبل

في جميع الحالات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية العامة لخدمات الدفع 6.49.

إبلاغ التاجر بالحد من تقديم الخدمات على الفور (في ساعة واحدة). Paysera على 50. ويبلغ التاجر بإمكانية إعادة الأموال في 2 (يومين) من أيام العمل من تعليق تقديم الخدمات.

دائما Paysera لحماية التجار والعملاء والمشتريين من الاحتيايل عبر الإنترنت، تحاول 51. تقييم الوضع الحالي للتاجر والمشتري بشكل موضوعي وسريع، واتخاذ تدابير الحماية ذات بالحق Paysera الصلة. في حالة نشوب نزاع ولمنع الأنشطة الإجرامية المحتملة، تحتفظ في وقف تقديم الخدمات و/أو دفع الأموال. لا يمارس هذا الحق أبدا عندما يتم تلقي لأن هؤلاء Paysera شكوى بشأن التاجر الذي يعمل بنجاح لفترة طويلة ويستخدم خدمات التجار عادة ما يحلون جميع سوء الفهم مباشرة مع العميل. للتحقق مما إذا كانت القصة بالحق في طلب دليل إضافي Paysera التي قدمها التاجر أو المشتري صحيحة، تحتفظ على الهوية والنشاط المضطلع به. وإذا تعذر حل الوضع عن طريق الحوار وإذا كان هناك اشتباه معقول باحتمال حدوث احتيايل، يتم تسليم جميع معلومات المنازعات والعقود إلى سلطات إنفاذ القانون ويتم تعليق تقديم الخدمات ودفع الأموال.

الغرض من القيود المنصوص عليها في هذا الملحق وفي الاتفاقية العامة لخدمات الدفع 52. والتجار والعملاء الآخرين والمشتريين وغيرهم من الأشخاص الآخرين Paysera هو حماية من الجزاءات النقدية المحتملة والخسائر وغيرها من النتائج السلبية.

معلومات عن العيوب

عميل مسبقا، وفقا للإجراء المنصوص عليه في الاتفاقية العامة، بأوجه Paysera تخطر 53. القصور التقنية المعروفة والمحتملة للنظام ونظم أو معدات الأطراف الثالثة المعنية من التاجر أيضا بإبلاغ Paysera. لتقديم الخدمات، والتي لها تأثير على تقديم خدمات Paysera على الفور عن الإخفاقات التقنية وأعمال الصيانة والإصلاح Paysera المشتريين و المخطط لها، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على توفير التاجر للخدمات أو بيع البضائع للمشتريين.

مسؤولية

54. تتحدد مسؤولية الأطراف بشروط الاتفاقية العامة.

النزاعات بين التجار والمشتريين

55. المنازعات بين التاجر والمشتري المتعلقة بالبضائع التي يبيعهها التاجر Paysera تدرس. عندما يستوفي النزاع جميع الشروط المذكورة أدناه:

1.55. عندما يدفع المشتري ثمن بضائع التاجر عن طريق النظام؛

2.55. عند دفع كامل سعر البضائع؛

3.55. عندما لا يتم تسليم البضائع أو يتم تسليم شيء مختلف تماما عما توقعه المشتري (على ؛ والسلع المسلمة ليست DVD سبيل المثال، يتم تسليم شريط فيديو بدلا من قرص جديدة، وإن كان قد أعلن عنها على أنها جديدة؛ وعدد السلع غير مطابق؛ وقد تضررت البضائع أثناء النقل، وما إلى ذلك). وتعتبر البضائع مناسبة إذا أبلغ التاجر المشتري مسبقا. بأوجه القصور في البضائع.

56. في المنازعات بموجب القضايا المبينة في هذا الملحق إذا نشأ Paysera لا تنظر شركة النزاع:

1.56. عندما يدفع المشتري مقابل الخدمات المقدمة وكل شيء آخر غير ملموس؛

2.56. عند دفع ثمن العقارات والمركبات والأوراق المالية والأعمال الفنية والتحف.

57. يجب على المشتري الاتصال بالتاجر مباشرة، Paysera قبل الاتصال بـ.

58. يجب على التاجر الرد بسرعة (في موعد لا يتجاوز يوم عمل واحد) على طلبات المشتريين التي تم تقديمها إلى التاجر باستخدام بيانات الاتصال المبينة في حساب التاجر.

59. بحل Paysera إذا لم يتمكن المشتري من تسوية نزاع مع التاجر مباشرة، تقوم شركة Paysera في تسوية النزاع، يقوم المشتري بما يلي Paysera النزاع. لكي تبدأ:

1.59. عنوان البريد Paysera املاً الاستمارة المطلوبة في الحساب أو أرسل إشعاراً إلى support@paysera.com في موعد لا يتجاوز 30 (ثلاثين) يوماً بعد يوم دفع support@paysera.com الإلكتروني ثمن البضائع. إذا نشأ النزاع بسبب بضائع لم تسلم، وجب ملء هذا الطلب في موعد لا يتجاوز 7 (سبعة) أيام من انتهاء مدة التسليم؛

59.2. موعداً لا يتجاوز Paysera تقديم جميع المعلومات والمستندات المتاحة التي ستطلبها. أيضاً أن تطلب Paysera ويجوز لشركة Paysera. (ثلاثة) أيام بعد الطلب المقدم من أدلة تثبت أن المشتري قد أعاد البضائع إلى التاجر.

60. بالتاجر Paysera طلباً ومعلومات إضافية من المشتري، تتصل Paysera بعد أن تتلقى Paysera لطلب تقديم تفسيرات وأدلة على الأداء السليم للالتزامات. يلتزم التاجر بتزويد

بجميع المعلومات والوثائق المتاحة المطلوبة في موعد لا يتجاوز 3 (ثلاثة) أيام بناء على طلب Paysera.

61. ققيم جميع المعلومات والبيانات التي تم جمعها، فإنها تتخذ قرارا Paysera بعد أن تقوم .61 ليست محكمة ولا هيئة تحكيم، يتم اتخاذ Paysera لصالح المشتري أو التاجر. نظرا لأن التي تتوافق مع متطلبات المعقولة والصدق. لا يجب أن Paysera القرار وفقا لمعايير مع قرار المحكمة التي ستحل النزاع لاحقا في حالة قيام المشتري Paysera يتزامن قرار رفض اتخاذ قرار بسبب نقص Paysera أو التاجر بنقل النزاع إلى المحكمة. يحق لشركة المعلومات أو أسباب مهمة أخرى.

62. حجب المبلغ محل النزاع على حساب Paysera عند تسوية النزاع، يحق لشركة Paysera للتاجر.

63. إلزام التاجر Paysera قرارا لصالح المشتري، يحق لشركة Paysera في حالة اتخاذ Paysera بإعادة المبلغ ذي الصلة من المال وتكاليف التسليم إلى المشتري (أو تقوم بتحويل أموال التاجر إلى المشتري، إذا تم حجب أموال التاجر أثناء تسوية النزاع)، وإلزام المشتري بإعادة البضائع إلى التاجر على حساب التاجر.

64. للمشتري والتاجر ذو طبيعة إيصائية. يتعهد المشتري والتاجر بالعمل Paysera قرار .64 Paysera بأمانة ومراعاة قرار

65. يحدد هذا الملحق متطلبات مقدم الخدمة المباشرة للمستخدمين المباشرين للخدمات - .65 التاجر - التي يتعهد التاجر بالالتزام بها. في حالة فرض مقدم الخدمة المباشر مسؤولية بسبب الإخلال بواجبات التاجر، يجب على التاجر سداد جميع الأضرار Paysera على المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة.

66. لا تحرم أحكام هذا الملحق التي تنظم النظر في النزاع بين المشتري والتاجر المشتري .66 والتاجر من الحق في تقديم طلب إلى محكمة أو مؤسسة مختصة أخرى لحماية حقوقهما المنتهكة.

[عودة إلى المحتوى](#)

سجل الاتفاقية

معالجة الدفع عبر الإنترنت عبر الخدمات البنكية الإلكترونية والأنظمة الأخرى [نسخة الاتفاقية قبل 27.10.2020](#)

حول

- [حول الشركة](#)
- [شراكة تجارية](#)
- [غرفة الأخبار](#)
- [مقالات صحفية حول Paysera](#)
- [مهنة](#)

الخدمات

- [حلول للأعمال](#)
- [حساب دفع](#)
- [تطبيق الهاتف المحمول](#)

الأسئلة الشائعة

- [كيف يمكنني أن أصبح عميلاً؟](#)
- [Paysera ما هي الدول التي تعمل فيها](#)
- [هل هناك أي مشاكل في النظام؟](#)

معرفة

- [الدفع في مكان قريب](#)

اتصال

[+33 18 665 3416](#)

[راسلنا](#)

[المزيد من جهات الاتصال](#)

[الاتفاقيات والملاحق أمان الخصوصية الوثائق وواجهة برمجة التطبيقات](#)

[Become a follower](#)